

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من مركز ثقافات الشعوب الأصلية في بيرو، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140115 120115 14-66253X (A)



البيان

بيجين + ٢٠ : تقييم التقدم المحرز في حالة نساء الشعوب الأصلية، مع التركيز على التحديات المقبلة

كان مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ محفلاً لنساء الشعوب الأصلية بدأ في إبراز النضال الذي نخوضه بين شعوبنا وبلداننا بهدف المطالبة بإعمال حقوقنا الفردية والجماعية. وخلال هذين العقدین أسهمنا في القيام بأعمال وتقديم مقترحات بصدد رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين، حيث شاركنا في اجتماعات للمائدة المستديرة وحلقات نقاش رفيعة المستوى، وتمكننا من الحصول على قراراتين محددين اتخذتهما لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2005/11) و (E/CN.6/2012/L.6).

وعلى مدار عشرين عاماً، عززنا إيضاح حقوقنا على صعيد القارة والصعيد الدولي، حيث استرعينا الانتباه إلى تشكيل شبكة الاتصال القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين والمنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية، الأمر الذي أتاح تعزيز دورنا في محافل من قبيل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق الاستشاري للمجتمع المدني المعني بالمرأة والسلام والأمن، والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالقضايا الجنسانية، وفي شتى المؤتمرات التي عقدتها منظومة الأمم المتحدة. ونسترعي الانتباه إلى نجاحنا في أن تُعَيَّن امرأة من الشعوب الأصلية للمرة الأولى في منصب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، الأخت فيكتوريا تولىكوربوس. وفي الأونة الأخيرة، قمنا عام ٢٠١٣ بتنظيم عقد المؤتمر العالمي الأول لنساء الشعوب الأصلية في ليما، ووضعنا خطة عمل عالمية، وفي نيويورك احتفلنا باعتماد الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر العالمي الأول للشعوب الأصلية الذي عقدته الأمم المتحدة، والتي تضمنت فقرات شتى عن نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

وقد أبرزنا الملاحظات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى دولة بيرو (CERD/C/PER/18-21)، والتي تتطلب فيها اتخاذ إجراءات تستهدف مكافحة التمييز في وسائل الاتصال. وستسهم توصيات اللجنة في القضاء على القوالب النمطية السائدة عن النساء والشعوب الأصلية.

ونعرب عن تقديرنا لبادرة الأمل المتمثلة في التقدم المحرز في مجالات معينة من منهاج عمل بيجين، خصوصاً في مجالي الصحة والتعليم، اللذين شهدا تضيق الثغرات القائمة.

ومن دواعي قلقنا أن التحديات المشار إليها في تلك الوثيقة هي مطالبات لم تلبَ بعد. ونعرب عن أملنا في إحراز جوانب تقدم أفضل مستقبلا، بيد أن ذلك يقتضى التزامات أساسية من منظومة الأمم المتحدة، وإرادة سياسية من الدول الأعضاء.

التخلص من زراعة المحصول الواحد ومن استعمال الكيماويات الزراعية في الأراضي تُبرز خطة العمل المنبثقة عن المؤتمر العالمي لنساء الشعوب الأصلية إسهاماتنا في عملية القضاء على الفقر والترويج للتنمية المستدامة، والمعارف التقليدية، وتنويع الاقتصادات المحلية. وتؤكد الخطة أهمية اتخاذ إجراءات كفيلة بتحويل النظام الغذائي ضمانا لتكافؤ منتجي الأغذية في الحصول على الأراضي والمياه والبذور ومصادر الأسماك والتنوع الأحيائي الزراعي وحيازة تلك العناصر.

ولم يتم بعد تسوية حالة الشعوب الأصلية الذين جُردوا من أراضيهم مرارا بسبب منح الأولوية لمشاريع استخراج الموارد الطبيعية التي تفضي إلى تفاقم تأثير تغير المناخ، وتحدث آثارا شديدة الوطأة في حياة نساء الشعوب الأصلية. ومن دواعي قلقنا أيضا الترويج للتنمية التي لا تضع المستقبل في الاعتبار.

ونحث على احترام أحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، وإعمال تلك الأحكام.

كما نشدد على الحاجة إلى إعداد معلومات عن التأثير السلبي الذي تتعرض له الصحة الجنسية والإنجابية لدى نساء الشعوب الأصلية نتيجة الصناعات الاستخراجية واستعمال الكيماويات الزراعية.

نحن في حاجة إلى قدر أكبر من الإحصاءات التي توضح أشكال وظروف عمل المرأة في المناطق الحضرية والريفية، بهدف رسم السياسات الحكومية بخصوص الأراضي والمساكن على أساس نهج إقليمي وجماعي يراعي البيئة والأرض الأم، تأكيداً لإعلان ريو دي جانيرو الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وثمة حاجة ماسة إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً، يُقر فيه بالإطار الكلي المحيط بشعوبنا تحقيقاً للتنمية المستدامة التي تقررها تلك الشعوب، وإدراج نهج تركيز على حقوق الإنسان وتضطلع فيها نساء الشعوب الأصلية بأدوار رئيسية.

زيادة فرص التعليم وإقرار التعدد الثقافي وتوفير فرص العمل الجيد

نحن نشيد بزيادة فرص الالتحاق بالمنشآت التعليمية أمام البنات والمراهقات والشابات المنتميات إلى الشعوب الأصلية من الفئة العمرية ٦-٢٢ سنة. ومع ذلك، توضح الدراسة المعنونة "نساء الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية: العوامل المحركة الديمغرافية والاجتماعية" (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣)، أن نسب الانتظام في الدراسة تتجه نحو الانخفاض مع تزايد العمر، الأمر الذي يفاقم التباينات بين الفئات العرقية وبين الجنسين. وعلاوة على ذلك، لا تُظهر تلك الإحصاءات التباينات الجغرافية والتباينات بين شتى الشعوب.

من ثم نحث على ضمان توفير تعليم جيد يراعي تعدد الثقافات واللغات والجانب الجنساني، ويُستعان في تصميمه بالشعوب الأصلية ونسائها، مع إعداد المعلمين وضمان إجراء تقييم صارم لمدى كفاءتهم وتأثيرهم.

وثمة حاجة ماسة إلى تحفيز مهينة الفرص الملائمة أمام الشابات المنتميات إلى الشعوب الأصلية التي تيسر التحاقهن بالجامعات ودخولهن سوق العمل في ظل ظروف يسود فيها العدالة واحترام كامل الحقوق.

الحقوق الجنسية والإنجابية في ظل تعدد الثقافات

تشير بيانات الدراسة المعنونة "نساء الشعوب الأصلية: رائدات جديدات لرسم سياسات جديدة" (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٤) إلى حدوث انخفاض في مستويات الخصوبة بين نساء الشعوب الأصلية، ولكنها لا تزال أعلى من مستويات خصوبة النساء غير المنتميات إلى الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، هبطت مستويات الإنجاب في الفئة المتوسطة من العمر بين الشابات المنتميات إلى الشعوب الأصلية في بلدان مثل البرازيل وبنما وكوستاريكا والمكسيك، مع استثناء إكوادور التي ارتفعت فيها تلك المستويات. ورغم جوانب التقدم المذكورة، تبلغ تلك المستويات أكثر من ضعف المستويات المناظرة بين الشابات غير المنتميات إلى الشعوب الأصلية في بلدان مثل كوستاريكا وبنما والبرازيل.

وهناك فجوات واضحة بين نساء الشعوب الأصلية وغيرهن من النساء في فحوص ما قبل الولادة، والرعاية في حالات الإجهاض داخل المراكز الصحية، والرعاية بعد الولادة، وتفاقم الفجوة في حالات وفيات الأمهات.

وتعود تلك الإحصاءات إلى عدة أسباب، منها نقصان حجم الرعاية المقدمة من المؤسسات، وغياب التلاؤم الثقافي، وعدم كفاية سبل الحصول على الخدمات، وقلة الجودة، واستهانة الأفراد الذين يقدمون الخدمات الصحية بالممارسات الثقافية التقليدية في مجال الرعاية.

ونوصي بإعداد برامج عن الصحة الجنسية والإنجابية لصالح الأطفال، والمراهقين والشباب المنتمين إلى الشعوب الأصلية تستند إلى تعدد الثقافات وتتجاوز الاعتبارات البيولوجية، وتتضمن الأبعاد الروحية لدى الشعوب الأصلية ونظرها إلى الكون، وتشارك فيها تلك الشعوب وتسهم في تقييمها.

ونحضر على القيام بانتظام، ومع مراعاة الجانب الثقافي، بإجراء البحوث بصدد مدى انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشعوب الأصلية ورصد ذلك الوباء وتقييمه، كما نحث على اتخاذ المبادرات الكفيلة بتشجيع إمكانية فحص مدى الإصابة بعدوى الأمراض المنقولة جنسيا بين نساء وشابات الشعوب الأصلية، وهن الفئات الاجتماعية المعرضة لدرجة عالية من الأخطار التي تفيد التقارير بزيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن المعدلات المسجلة بين شعب أواجون بمنطقة الأمازون في بيرو مصدر من مصادر الانزعاج.

أشكال العنف كافة

أسهمنا في السنوات الأخيرة في تناول العنف بجميع أشكاله ومظاهره، من منظور رؤيتنا الذاتية للكون وخبراتنا اليومية. ولم يتجلى هذا الإسهام في تصميم السياسات العامة، التي تفتقر إلى نهج يراعي تعدد الثقافات ويتسم بالتكامل والتزاهة ويتواءم مع سياقات مخصوصة، ويُراعى فيه إلى، جانب العنف الجنسي، مجالات ومظاهر أخرى، من قبيل العنف الهيكلي، والنفسي، والعنف في النزاعات المسلحة.

وفي كندا، تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن احتمال وفاة نساء وفتيات الشعوب الأصلية بسبب العنف يزيد بمقدار خمسة أو ستة أمثال نظيره بين النساء الأخريات.

ونشدد على التحدي الكبير الذي يستوجب إنشاء هيئات محددة وإعداد إحصاءات وبحوث واسعة النطاق تتناول أشكال العنف ضد نساء الشعوب الأصلية بشتى أبعاده.

توسيع نطاق المشاركة في السلطة وفي اتخاذ القرارات

تجلى بشكل كبير في المنظمات الدولية والإقليمية انخراط نساء الشعوب الأصلية في الأنشطة ذات الأبعاد السياسية. وعلى الصعيد الوطني اتسع أيضا نطاق المشاركة، رغم بقاء الفجوات مقارنة بالنساء غير المنتميات إلى الشعوب الأصلية، ورجال الشعوب الأصلية.

ونشدد على التوصيات الصادرة عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة، التي دعا فيها الدول إلى اعتماد تدابير تستهدف توسيع نطاق مشاركة نساء الشعوب الأصلية في الإجراءات الحكومية وهيئات اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

وثمة حاجة ماسة إلى دعم التمكين لنساء الشعوب الأصلية، الذي سيعزز قدراتنا على القيادة ومشاركتنا التامة في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات، ومشاركتنا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تحققت جوانب تقدم يعود الفضل في كثير منها إلى جهود ومثابرة حركة نساء الشعوب الأصلية، بدعم من هيئات منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، استطعنا خلال هذين العقدین التلاحم وتنسيق الجهود مع شتى الحركات النسائية الأوسع نطاقا، وخضنا معا معارك مشتركة. ومع ذلك ما زالت الفجوات قائمة بين نساء الشعوب الأصلية وغيرهن من النساء، الأمر الذي يستدعي تصميم تدابير مخصصة ترمي إلى سد تلك الفجوات تماما.